مسالة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.الشراكة الاورو مغاربية انموذجاً

The issue of illegal immigration in cooperation relations in the Mediterranean region. The Euro-Maghreb partnership is a model

نصير خلفة [1]

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة وقضايا الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة، ويتم التركيز بصفة مباشرة على انعكاسات هذه الظاهرة وتداعياتها على علاقات التعاون والشركة بين دول الاتحاد الأوربي من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى، مع التركيز أكثر على تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بقضايا الاستقرار السياسي في المنطقة، إضافة إلى دراسة أسباب زيادة انعدام الأمن بكل مستوياته وأبعاده في منطقة حوض المتوسط، والناتج عن العمليات الإرهابية وارتباطها بالهجرة غير الشرعية وكل أنشطة الاتجار بجميع أنواع الأسلحة والمخدرات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ علاقات التعاون؛ الشراكة الاورو- مغاربية؛ استراتيجيات المكافحة؛

Abstract:

This study seeks to shed light on the issue and issues of illegal migration in cooperation relations in the Mediterranean region in general, and focus directly on the implications of this phenomenon and its implications on the relations of cooperation and company between the European Union on the one hand and the Arab Maghreb on the other hand, with To focus more on the impact of the phenomenon of illegal immigration on the issues of political stability in the region, in addition to studying the causes of increasing insecurity at all levels and dimensions in the Mediterranean region, resulting from terrorist operations and their association with illegal immigration and all trafficking activities of all kinds. For weapons and drugs.

***key words**:* Illegal immigration; Cooperation relations; Euro-Maghreb Partnership; Control strategies;

[1] أستاذ محاضر "أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)،nasir.khalfa@univ-tiaret.dz

مقدّمة:

تُشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمختلف مستوياتها محوراً أساسياً في السياسات الداخلية و الخارجية للعديد من الدول و خصوصاً بالنسبة لمناطق جغرافية معينة مثل العلاقة بين دول شمال و جنوب البحر الأبيض المتوسط، وقد ازداد الاهتمام الأكاديمي بموضوع الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة في دول البحر المتوسط في محاولة للحد منها ومكافحتها على الرغم من اعتبارها ظاهرة قديمة قدم التاريخ عرفتها وستعرفها كل الشعوب و الدول.

تماشياً مع هذا الطرح، عرفت ظاهرة الهجرة بصفة عامة تغيرات مهمة في أشكالها وتنوعها بين هجرة الأدمغة، هجرة الأطفال، هجرة النساء، وأساليب تحقيقها، والتحايل على القانون و اللجوء السياسي، بزيادة اقتسام أسواق العمالة والمجتمعات بالطابع العالمي واتساع الهوة بين دول الجنوب و الشمال، وهذه التغيرات بالرغم من وجود بعض ايجابياتها يمكن أن تولد توترات في العلاقات الدولية خاصة بين الدول المعنية بها.

من هذا المنطلق، تظهر انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصفة رئيسة على زعزعة الاستقرار السياسي الوطني للدول، والذي ينتج عنه مظاهر الفساد المالي والأخلاقي والصحي، وتُشكل هذه الظاهرة خطراً على الأمن القومي للدول بمختلف مستوياته من خلال إرتباطها و اقترانها بشبكات تهريب البشر والجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير وإدخال العملات التي تُروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات وكذا تزوير العملات الوطنية، كما ينشط المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والمساس بالتراث الثقافي، ويتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.[1]

ويمكن اعتبار الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى دول أوربا والتي تمر حتما عبر دول المغرب العربي باعتبارها البوابة الجنوبية لأوروبا، من أكثر الدول تأثرا بهذه الظاهرة، وقد عانت دول المغرب العربي باعتبارها دول عبور يتخذها المهاجرون كمحطة للولوج إلى الدول الأوربية، فلم تسلم هي الأخرى من آثار هذه الهجرة.

وقد كان لتداعيات التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة على الساحة الإفريقية من صراعات وحروب أهلية وفقر وكوارث طبيعية وما إلى ذلك من الأسباب الدافعة للهجرة، أصبحت منطقة شمال إفريقيا وجنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية وعلى شكل موجات هجرة سرية قصدت أولا البلدان المغاربية ثم حولتها إلى مناطق عبور لتتجه إلى الإقليم الأوروبي، وتعاظمت هذه الموجات في فترة التسعينيات قادمة من عدة بلدان منها النيجر، مالي، تشاد، السنغال والتي أصبحت من أهم البلدان المصدرة للمهاجرين السريين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب أو الجزائر ليبيا أو الجزائر تونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان، قبل أن تصل إسبانيا أو إيطاليا اللتان تحولتا من أقاليم عبور إلى دول استقرار.

[1] سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015 ، ص221.

من خلال المعطيات السابقة، تُعالج هذه المقالة إشكالية ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها والتي تُثير جدلاً واسعاً، واهتمام كبيرا خاصة في ظل التحولات المستمرة التي تحدث في البيئة الدولية، مع التركيز أكثر على مواقف الدول في الاتحاد الأوروبي سياسيا، امنيا، اقتصاديا، اجتماعيا و الرافض للهجرة غير الشرعية سواء القادمة من جزئها الشرقي أو تلك التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط، على الرغم من استثناء بعض الحالات التي تسمح فيها نفس هذه الدول بمرور انتقائي للكفاءات والأدمغة المتميزة، وفق لذا يمكن حصر إشكالية هذا الموضوع في السؤال المركزي التالي:

ما أثر انعكاسات الهجرة غير الشرعية على علاقات التعاون والشراكة الاورو- مغاربية في ظل ما تفرضه تفاعلات البيئة الداخلية وتوازنات البيئة الدولية التي تشهدها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضية التالية:

- **تؤدي إشكالية الهجرة غير الشرعية وتدفق المهاجرين غير الشرعيين في دول منطقة حوض المتوسط إلى اختلال علاقات التعاون والشراكة بين الدول الاورو- مغاربية.**

المحور الأول:معالم تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة حوض المتوسط..التسلسل الكرونولوجي

تزداد أهمية ظاهرة الهجرة أكثر في العقود الأخيرة خاصة ضمن مختلف النقاشات العلمية والدراسات الأكاديمية، وتعتبر التحولات التي شهدها العالم خلال العشرينيات التي تلت الحرب العالمية الثانية(1939-1945) إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية والأكثر نموا.[1]

تماشيا مع هذا الواقع، شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، و هو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاثة محطات و مراحل زمنية مرتبطة و متداخلة فيما بينها و هي:

المرحلة الأولى قبل 1985: خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوربية بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، هذا من جهة و من جهة ثانية قدرتها على التحكم في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب، تميزت هذه المرحلة بان المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه إلى المدارس الحكومية وبداية تبلور الخطابات الحقوقية للمهاجر.

المرحلة الثانية:1985-1995: تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين مع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود، و مع دخول "**اتفاقية شنغن** "[(*)] حيز التنفيذ اتخذت قضية الهجرة أبعاداً غير متوقعة بعد لجوء الدول الأوربية إلى فرض المزيد

[1] عمار جفال،"العلاقات بين المغتربين ودولهم ،"ورقة مقدمة لندوة ***المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي***، تونس:مركز جامعة الدول العربية،ابريل 2007، ص3.

[(*)] **اتفاقية شينغن:**تم توقيع هذه الاتفاقية في 19جوان1985 تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوربي،ولكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت هذه الاتفاقية طابعا جديدا.

من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوربي.[1]

ولعل أهم المفارقات في هذه المرحلة هو ظهور الاتفاقيات الدولية الصادرة سنة 1990 المخصصة لحماية العمال المهاجرين و أهاليهم و التي صادقت عليها تسعة دول من الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة أيضا في هذه الاتفاقيات أنها لم تحض بقبول أي دولة أوربية و هو الأمر الذي يعبر عن الرغبة الأوربية في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية بمنظور جديد حتى و لو على حساب الاتفاقيات الحقوقية التي تتضمنها المواثيق الدولية.

المرحلة الثالثة:1995 إلى الآن : أهم ما ميز هذه المرحلة هو الاتجاه نحو سياسة أمنية صارمة من طرف الدول الأوربية عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسالة التجمع العائلي، إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.وفي هذه المرحلة وكرد فعل على هذه السياسات بدأت الهجرة غير الشرعية أو السرية تعرف تزايداً مستمراً في عملية الدخول إلى الدول الأوربية بوجه غير قانوني.

مع هذا الواقع، شهدت دول أوربا الجنوبية موجة واسعة من الهجرة لاسيما من قبل دول المغرب العربي، الجزائر المغرب وتونس حيث كانت أكثر كثافة خلال الحقبة الاستعمارية و مباشرة بعد الاستقلال، ويمكن القول أن الجوانب التاريخية الحضارية والطبيعية بالإضافة إلى القرب الجغرافي عوامل مشجعة لظاهرة الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط و شماله.[2]

لقد سهلت دول الحكومات في دول الضفة الجنوبية هجرة مواطنيها إلى أوربا في سنوات الستينيات(تركيا المغرب تونس و الجزائر) و في السبعينيات(مصر و الأردن)، حتى أن بعض الدول جعلت من ذلك إستراتيجية في مخططاتهم التنموية فمن بين أهداف المخطط الخماسي المغربي لسنة 1968 تسهيل و تشجيع الهجرة لكي لا يبق في البلد إلا العدد القليل من العاطلين عن العمل، ولكي يكون ادخار المهاجرين مصدر جلب العملة الصعبة، لم تتخل المملكة عن هذه السياسة حتى بعد غلق الدول الأوربية لأبوب الهجرة أمام العمال سنة 1973. لقد كان المغرب ضد إدماج المغاربة في أوربا و مبدأ ازدواجية الجنسية حيث قال الملك الحسن الثاني أن الهجرة هي عملية تصدير ويجب ترقيتها وذلك من مصلحة المغرب،[3] أما الملك محمد السادس فقد ذهب إلى ابعد من ذلك ففي خطاب العرش لسنة 2005 أعطى الجنسية المغربية إلى الأجيال الأخرى من المهاجرين المغاربة.[4]

أما فيما يخص الجزائر فقد قامت سنة 1973 بتوقيف الهجرة من جانب واحد و كانت ترى فيها أنها استعمار آخر، و لم تر فيها مورداً اقتصادياً باعتبار أنها بلد غني بالبترول والغاز إلا أن المفارقة هي انه مع هذا

---

[1] راتول، ***مرجع سابق***،ص6.

[2] عبد الوهاب بن خليف، "الاتحاد الأوربي...ورهان التعددية القطبية، ***"مجلة فكر ومجتمع***، ع.8(ابريل 2011) ، ص349.

[3] -عبد النور خليفي، "الشراكة الاورو-متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2010-2011،ص145.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.145.

الغنى فقد بقيت نسبة البطالة فيها تتراوح ما بين 20 و 30 بالمئة منذ الاستقلال عن فرنسا سنة 1962 كما عملت عدة مرات على تنظيم عودة المغتربين إلى الوطن وقد انتقد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبدأ الجنسية المزدوجة في خطابه سنة 2006.[1]

المحور الثاني:قضايا الهجرة غير الشرعية في علاقات الشراكة الاورو- مغاربية..من منطق التعاون إلى منطق الشراكة

سعت غالبية دول حوض البحر الأبيض المتوسط المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى التنسيق فيما بينها، فقد استدعت ضرورة التعاون بينها لمواجهة هذه الظاهرة بعد الفشل الذريع الذي منيت به مختلف السياسات الفردية، وأمام تنامي الشعور بوحدة المشكلة وحتمية المعالجة المشتركة لها، تم عقد مجموعة من المؤتمرات والنقاشات في إطار الشراكة والتعاون بين أطراف حوض البحر الأبيض المتوسط ولعل أهمها ما يلي:

1 - **الهجرة غير الشرعية في إطار مؤتمر برشلونة (1995):** تم عرض قضية الهجرة في قمة برشلونة 27-28 نوفمبر 1995 والتي عُززت باجتماع تونس في 17اكتوبر 2002 و الرباط بالمغرب في 23 أكتوبر 2003 وفي الجزائر في 15 ديسمبر 2004 ليترك إثراءها بصفة أكثر في ما سمي" مشروع حسن الجوار" الذي تحاول أوربا فيه إقناع الدول المتوسطية به.

لعل أهم ما نص فيه إعلان برشلونة 1995 وخاصة في محوره الاجتماعي والثقافي هو التزام الشركاء الاورو- متوسطين بالعمل من اجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية، والتأثير الذي تلعبه ظاهرة الهجرة في توازن العلاقات بينهم، لقد تضمن الإعلان أيضاً الاعتراف بدور الهجرة في علاقات التعاون بين الأطراف مع الدعوة إلى ضرورة العمل على زيادة التعاون من اجل التقليل من ضغوطات الهجرة، وذلك باعتماد برامج تكوين مهني والمساعدة على خلق الشغل والالتزام بضمان الحقوق المعترف بها في التشريع القائم للمهاجرين المقيمين بصفة شرعية فوق أقاليمهم.[2]

2- **قمة تومبار Tampere 15-16 أكتوبر 1999:** دعت هذه القمة إلى وضع برنامج أوربي لتنسيق سياسات الهجرة، وتم التركيز فيها على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل، وترى الدول الأوربية أن تدفق الهجرة من المنطقة الجنوبية يُشكل تهديداً امنياً حيث سيدفع ذلك إلى تصاعد حالات العنصرية، ولهذا تعهدت الدول المشاركة في هذه القمة بضرورة تسريع معدلات التنمية وتحسين أحوال المعيشة وزيادة معدلات العمالة لسد الفجوة بين الدول الأوربية والبلدان المتوسطية، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوربي إلى بلدان المنطقة والالتزام بتطوير الموارد البشرية كما دعت إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوطات السكانية.

---

[1] عبد النور خليفي، مرجع سابق، ص146.

[2] عياد محمد سمير،"سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25/2011/05 (جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011)، ص.17.

3- مجلس سيفيل Séville 2002: تم التطرق إلى قضايا الهجرة غير الشرعية في هذا المجلس وتم الاتفاق فيه على تقديم اقتراحات للبلدان الشريكة لوقف تدفقات المهاجرين من المصدر و ذلك عن طريق ما يلي:[1]

- ربط مساعدات للتنمية و ذلك بمدى التحكم في الهجرة.
- ظهور مقترح إنشاء تشكيلة أوربية لحرس الحدود قصد ضمان مهام المراقبة(بيان المفوضية الأوربية المؤرخ في 7 ماي 2002).
- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة، ففي جانب تتطلب تنسيقا لوجيستياً فإنها غالباً لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية وبالتالي فان فعاليتها تظل محدودة.[2]
- تبني المجلس الأوربي بتاريخ13 جوان2002 برنامج نشاط يتعلق بالتعاون الإداري في مجالات الحدود الخارجية التأشيرات، اللجوء، الهجرة والهجرة السرية.
- السياسة الأوربية لعودة المهاجرين السريين على أساس طوعي وأحيانا بالقوة.

4- الميثاق الأوربي للهجرة و اللجوء في 16 أكتوبر2008:عن طريق الاتفاقيات الإقليمية الثنائية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية وكان هدفها إعادة المهاجرين إلى أوطانهم وتسمى بإعادة "التوطين" وغالباً ما يصعب عملية الإعادة هذه المزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الأوربي والدول المغاربية، يشمل تبادل المعلومات حول التدفق الخاص بالهجرة السرية وقرار التعاون للوقاية ،ومراقبة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث:معضلات الهجرة الغير شرعية وانعكاساتها على دول حوض البحر الأبيض المتوسط

لعل أهم معضلة لظاهرة الهجرة غير الشرعية هو تأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي و الأمني للدول، بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالجماعات الإرهابية حيث تعمد الجماعات الإرهابية على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال إجرامية تمس استقرار الدول كجرائم التهريب وتبيض الأموال والمتاجرة وتهريب المخدرات والأسلحة بحيث كثيرا ما ترتبط الجريمة المنظمة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وباعتبار دول المغرب العربي منطقة عبور من و إلى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية فإن هذا يؤثر على علاقتها الخارجية خاصة مع الدول الأوربية المستقبلة للمهاجرين.[3]

---

[1] عبد النورخليفي ، مرجع سابق،ص149.

[2] احمدي بوعلي ،"الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط"الأسباب وسياسات المواجهة، "ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05،جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011، ص9.

[3] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص222.

لقد تحولت ظاهرة الهجرة إلى معضلة تتراوح تداعياتها بين الدول"المصدرة"و"المستقبلة" من منطلق تأثيراتها وانعكاساتها على الطرفين الأوربي والمغاربي بناءاً على ما يميزها من خصوصيات وتظهر هذه المعضلة في النقاط التالية:[1]

- ارتباط ظاهرة الهجرة بنسبة التنمية من حيث تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي، و الإنسان يستطيع المحافظة على التنمية لديها رغم التداعيات العكسية لهذه الظاهرة و تبعاتها على المستويين السياسي و الاجتماعي.
- ارتباط الهجرة بمسالة الحقوق السياسية، و هنا يبرز جليا مفارقة معضلة الهجرة، فإذا ما تم منح المهاجرين الحقوق السياسية فقد يصبح أهل البلد الأصليين في بعض الدول، أقلية أمام "الوافدين"، وفي المقابل إذا حرم المهاجرون من الحقوق السياسية فهذا يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان ويتنافى مع جوهره.
- تدور الهجرة في مجالين مختلفين ديموغرافياً، احدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل و السكن والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب.[2] و من النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة حيث تعتبر هذه المشكلة احد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، و تزداد حدتها في العالم الثالث و منها دول جنوب المتوسط.

من هذا المنطلق ونظراً لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد تدفقات المهاجرين خاصة القادمين من دول الجنوب المتوسط سواء من تلك الدول أو باعتبارها أداة عبور مهمة للمهاجرين الأفارقة، إلى انعكاس كبير شكل قلق لدول الاتحاد الأوروبي، فقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015 حوالي 1.8 مليون مهاجر و أمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غبر القانونيين نتج عنه توترات سياسية و اجتماعية في دول الشمال[3]، وكان نتيجة الاضطرابات الداخلية والحروب الأهلية التي تعصف بتلك الدول[4]، ولعل أهم الدوافع التي أثرت قلق الأوربيين ومخاوفهم هو العوامل والأسباب التالية:

- **تفاقم وزيادة الإخلال بالبناء الديموغرافي:**حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

---

[1] علي بن احمد العيساني، مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار ***الامانة العامة***،جامعة الدول العربية، الندوة الثالثة،تونس،2006/12/17،ص16 .

[2] رباحي امنية،" تأثير الهجرة الغير شرعية في سياسات التعاون الأوربي-المتوسطي،"ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 ، جامعة الشلف:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011،ص2.

[3] عسكري سميرة، "دور الاتحاد الأوربي في تقويض تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا،"ورقة بحثية مقدمة إلى:الملتقى الوطني حول: ***الهجرة غير الشرعية في ظل الظروف الراهنة***، يومي13/12 ديسمبر 2018، ص2.

[4] ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، مداخلة في ملتقى دولي حول: **الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق**، قسنطينة: منتوري، 2008، ص157

- **التأثير على النواحي الأمنية:** نظراً لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية، فهذا ما يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم و بالتالي تفشي ـ المشاكل و المجرمين في المجتمعات الأوروبية.

- **التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:** رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يُعد مشكلاً أساسياً و خللاً في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافساً قويا للأيدي العاملة المحلية، و ذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل و كذا شروط قاسية للعمل.إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي ـ اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيين الأصليين.

- **تفاقم مشكلة الأقليات:** إن نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات في الساحة الدولية، أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب والنزاعات داخل حدود الدولة الواحدة وبالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديموغرافي وكذا الواقع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها ما يعني أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك أزمة و مشكلة تهدد أوروبا في عقر دارها.[1]

وإذا كانت حركة تدفق المهاجرين التي جاءت بالمسلمين إلى قلب المجتمعات الأوروبية حركة قديمة العهد، فإن نمو أعداد المهاجرين اليوم صار أكبر هاجس يهدد هذه المجتمعات، وتتفاوت الأعداد تفاوتا كبيرا من دولة إلى أخرى وتمثل إجمالا(2.4%) من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ نسبتهم(4.3%) في النمسا، و(6.4%) في بلجيكا، (3.8%) في فرنسا و(5.2%) في ألمانيا و(3%) هولندا، وحسب احدث التقديرات بالنسبة للهجرة في دول المغرب العربي وحسب الدراسة التي قدمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين،[2] واتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشان الهجرة الدولية،[3] تشير إلى الإحصائيات التالية:

- **الجزائر:** أكثر من(90.000)مهاجر من بينهم(10.000) غير شرعيين بالإضافة إلى 138 لاجئا و192 طالب لجوء(نهاية يناير /2010).
- **المغرب:** ما يقارب(75.000) مهاجر منهم (10.000) غير شرعيين بالإضافة إلى 766لاجئا و469 طالب لجوء.
- **تونس:** (45.000) مهاجر،اقل من (10.000)غير شرعيين بالإضافة إلى 94 لاجئا و51طالب لجوء.

[1] ساسي جمال، مرجع سابق، 157.
[2] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين،**الاتجاهات العالمية للهجرة**، 16 جوان2009
[3] اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشان الهجرة الدولية،الهجرة المتوسطية:تقرير2009/2008.

- **ليبيا:** (1،5مليون) مهاجر من بينهم مليون غير شرعيين بالإضافة الى713،6 لاجئا و834،4 طالب لجوء.[1]

إن أهم ما يجعل الإحساس بان المهاجرين يشكلون مصدرا للخطر في دول الاتحاد الأوربي هي ظاهرة البطالة، فالعاطلون عن العمل في أوربا يبلغ عددهم حوالي 18 مليون نسمة، وربما يتجاوز هذا الرقم 20 مليون في السنوات المقبلة، و تتفاوت نسب البطالة تفاوتا كبير بين دول الاتحاد الأوربي، وقد بلغت متوسطا قدره(9،6%) في اثني عشرة دولة أوربية عام 1912، واليوم يبلغ المتوسط على مستوى أوربا (11%) إي حوالي ضعف النسبة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الرابع: آليات واستراتيجيات التعاون الأورو- مغاربي لمكافحة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد أكدت الكثير من التقارير سواء للدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين ودول العبور وكذا بعض المنظمات الحقوقية أن الإجراءات وحدها لا تكفي لوقف تيارات الهجرة غير الشرعية ما يتطلب بذل مجهود في إطار تعزيز التعاون الدولي بين الدول في مختلف المجالات خاصة في دعم التنمية في الدول الفقيرة وكذا خلق آليات لمكافحة هذه الظاهرة،[2] ويمكن اختصار هذه الآليات والاستراتيجيات على ثلاث مستويات هي كالتالي:

أولا: الآليات على مستوي الدول الأوربية

تُعتبر القارة الأوروبية، من أكثر القارات تأثراً وجذباً لظاهرة الهجرة غير الشرعية إليها، ويرجع ذلك إلى أن سواحل القارة الأوروبية مطلة على البحر المتوسط لمسافات طويلة جداً، فضلاً عن القرب الجغرافي من القارة الإفريقية، حيث تصبح الهجرة إليها عن طريق القوارب هي الوسيلة الأكثر استخداماً من قبل المهاجرين غير الشرعيين.[3]

هذا القرب الجغرافي شكل صعوبات كبيرة من خلال تدفق المهاجرين غير الشرعيين باتجاه الدول الأوربية وكذا تزايد نشاط السوق السوداء لليد العاملة والتهرب الضريبي والانفلات الأمني...الخ، وعلى هذا الأساس ولأجل الحد من تداعيات هذه الظاهرة اعتمدت المفوضية الأوربية عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

في نفس السياق وبغرض محاربة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة دول الاتحاد الأوربي الهادفة إلى توحيد الإجراءات والمواقف وتنسيق العمليات المشتركة في وجه الهجرة السرية، أقر مجلس وزراء العدل والداخلية الأوروبيين في 27 نوفمبر 2003 إنشاء وكالة مراقبة الحدود الخارجية ومقرها الرئيسي في مدينة بروكسل،

[1] قلانس بواساك وآخرون، ***دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي***، كوبنهاغن :الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان، ديسمبر 2010، ص5.

[2] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض كريم المبارك، ***الهجرة غير المشروعة والجريمة***،(ب.ب.ن)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص87.

[3] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض كريم المبارك، مرجع سابق، ص87.

حيث يكون لديها فروع لدى البلدان التي تشكل منافذ لعبور المهاجرين غير الشرعيين ونخص بالذكر كل من ألمانيا، ايطاليا،اسبانيا، فرنسا واليونان.[1]

وإذا كانت الهجرة خلال عقود سابقة تُعالج في أوروبا على أنها مسألة اجتماعية- اقتصادية، لكن، مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت تتحول تدريجياً إلى مسألة أمنية بكل المقاييس، وأصبحت أمننة[(*)] الهجرة أحد الجوانب الأساسية للعقيدة الأمنية الأوروبية، وبالتالي يتعين معالجتها بأدوات غير معتادة.[2]

و يعتبر المجلس الأوربي المنعقد في "قمة لشبونة 1992" أن دول المشرق العربي والمغرب العربي تعتبر مصدرا مهددا للاستقرار والأمن في المنطقة، و بالتالي سببا لهجرة اليد العاملة، ومعقلا للتطرف الأصولي و الديني، و مركزا لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة التي لها تأثيرات نسبة على المنطقة عامة وعلى الاتحاد الأوربي خاصة.[3]

ويمكن القول أن هذه الأمننة تزامنت مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي، واعتبار الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها (من الهجرة وغيرها). ومع مرور الوقت، تكاد تختفي تماماً الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، بسبب طغيان البعد الأمني والربط (على مستوى الخطاب ثم الممارسات) بين الهجرة والجريمة والإرهاب[4]

وتتضح المقاربة الأمنية في سياسات الاتحاد الأوروبي منذ قمة الاتحاد الأوروبي بإشبيلية في أواخر يونيو 2002 ، و ذلك حينما تم الاتفاق من قبل دول الاتحاد على إمكانية اتخاذ إجراءات عقابية في حق بلد ما إذا تم التأكد من عدم تعاونه بشكل غير مبرر في ضبط الهجرات غير القانونية، كما جرى التعهد في نفس القمة بتقديم مساعدات تقنية ومالية إلى الدول التي تشهد هجرات لمساعدتها على ضبط حركة الهجرة ، ومن العناصر الأخرى التي حكمت السياسة الصادرة عن القمة الجوانب التالية،[5]:

- تشديد الرقابة الأمنية على الحدود واعتماد آلية الدوريات المشتركة بين الدول المتطوعة، رغم أن الأمر لم يصل حد إقرار فيلق أوربي خاص بحراسة الحدود.
- النص على ضرورة تسريع المقتضيات التشريعية المشتركة الخاصة بذلك.
- التأكيد على ضرورة الاعتراف بضرورة الهجرة الشرعية، لأسباب اقتصادية وديموغرافية.
- وضع برنامج للمساعدات بقيمة 250 مليون أورو على خمس سنوات لفائدة الدول التي تلتزم بالتعاون والتفاوض حول اتفاقات لاستقبال مهاجرين سريين مع الاتحاد الأوربي،

---

[1] داد ولد مولود، " بهدف التصدي للهجرة السرية وكالة لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي "، ***جريدة الخبر***، الأحد 30 نوفمبر 2003؟، ص 11.

[(*)] يقصد بالأمننة (securitization) العملية الخطابية التي تتحول، من خلالها، مسألة غير أمنية إلى قضية أمنية نقلا عن: عبد النور بن عنتر، الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة. على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2

[2] عبد النور بن عنتر، الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة. متوفر على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2 تاريخ الاطلاع:2019/05/3.

[3] أزماكية رمازاني،"الشراكة الأوربية المتوسطية إطار برشلونة،**"دراسات عالمية**،ع. 22(افريل2004)، ص18.

[4] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.ص07.

[5] عمر الدهيبي،" دراسة في التجارب العربية لمكافحة الهجرة الغير شرعية ". مداخلة مقدمة في ندوة: ***الهجرة الغير الشرعية***، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض من 08 إلى 10_02_2010 .ص55.

لقد أثبتت هذه التطورات وجود عزم أوربي لمواجهة شاملة لظاهرة الهجرة وإدراجها بشكل كلي ضمن أجندة العلاقات الأورو- متوسطية،[1] وتنقسم هذه المقاربة الأمنية إلى نوعين من السياسات، السياسات الوقائية والسياسات العقابية.

أ ـ السياسات الوقائية: تتمثل هذه الإجراءات في تكثيف مراقبة الحدود والتنسيق والتعاون الأمني على مستوى المعلومات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار، وكذا إجراء الملتقيات والأيام الدراسية التحسيسية. وتركز الخطة الأوروبية لمكافحة الهجرة الغير شرعية على الوقاية الثالوثية:أي التعاون بين دول مصدر المهاجرين ودول العبور ودول المقصد الذي يقصده المهاجرون من أجل القضاء على الظاهرة ، يمكن أن نلخص الإجراءات الوقائية فيما يلي:

- تكثيف استخدام الأدوات الأمنية لمحاربة الهجرة السرية للحد منها، كاعتراض القوارب وإجبارها على العودة ، وضع أنظمة المراقبة الإلكترونية لحماية الحدود، و استحداث مؤسساتٍ مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها، وأهمها وكالة فرنتاكس التي أنشئت في 2004، وكذلك في إطلاق عمليات ظرفية لمراقبة وحماية الشواطئ الأوروبية وحمايتها في حالة الطوارئ.[2]
- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية. وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة، فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجستيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية، وبالتالي فإن فعاليتها تظل محدودة.[3]
- إحداث مجموعة تريفي (TREVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين..[4]
- إيجاد مناطق عازلة بين الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي وحدوده الأمنية، من خلال المناولة الأمنية التي تقوم بها دول جنوب المتوسط لحساب أوروبا. والهدف نقل محاربة الهجرة من حدود الاتحاد إلى عمق تراب دول جنوب المتوسط، وهذا بتحويلها إلى نقاط مراقبة وتفتيش عن بعد. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تجنب عبور المهاجرين السريين المتوسط، وتفادي ضغط الرأي العام الأوروبي.[5]

ب- السياسات العقابية: وتتمثل هذه الإجراءات في تجريم الهجرة غير الشرعية، وتعقيد إجراءات اندماج الأجانب، والإقامة لفترات أطول في مراكز الترحيل للمهاجرين غير القانونيين، وتكلفة إضافية لتصريح الإقامة والجنسية، ومعاقبة كل من يُساهم في نقل أو إيواء أو تشغيل مهاجر غير شرعي .

---

[1] عمر الدهيمي ، مرجع سابق.ص55.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.ص08.

[3] عزت الشيشيني ،" المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية "، مداخلة مقدمة في: ***ندوة الهجرة الغير الشرعية***، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض من 08 إلى 10_02_2010 .

[4] حسن بوقنطار،" آليات مواجهة الهجرة السرية "، (ملفات خاصة) ***موقع الجزيرة*** .01_04_2010.

[5] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.ص08.

لقد قامت السياسات الدولية على تجريم الهجرة الغير شرعية رغم معارضة منظمات حقوق الإنسان لهذا الإجراء، والغريب في هذا أن التجريم جاء من الجانبين أي دول الأصل ودول الوصول على حد سواء، فمثلاً قامت الجزائر بإدخال تعديلات على قانون العقوبات بإدخال مواد جديدة تجرم الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الوطنية، بعقوبة تصل إلى السجن لمدة ستة أشهر، بينما تجرم الأشخاص المتواطئين والضالعين في هذه الحركة غير السرية وكذا المسؤولين عن شبكات "الحرقة" بعقوبات تصل إلى حد السجن لمدة 10 سنوات، خاصة إذا كان الضحايا قصرا أو في حالة تعرض المهاجرين للمعاملة للإهانة السيئة. كما تتضاعف العقوبة وتشتد في حال ارتكاب الجريمة من قبل شخص يستغل مهنته أو يستفيد من تسهيلات وظيفته أو من قبل عصابة منظمة أو باستعمال السلاح.[1]

ثانيا: الآليات على مستوى العلاقات الثنائية الأورو- مغاربية

لقد أدركت دول الاتحاد الأوربي نوعية الخطر الذي يمكن أن يهددها ويهدد امن و استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، ولذلك سعت جاهدة إلى بعث مشاريع واليات ثنائية مع دول الضفة الجنوبية ومنها دول المغرب العربي والتي تشتمل على عدة ميادين سياسية، اقتصادية، ثقافية و الاجتماعية.

1- **الآليات السياسية**:لعل أهم هذه المشاريع من الناحية السياسية هو مشروع الشراكة الاورو- متوسطية والتي سعت من خلاله إلى تطوير علاقاتها في إطار اتفاقيات تشجيع الانضمام للاتفاقيات الدولية و السهر على تطبيق البرتوكولات وخاصة البرتوكول الإضافي للأمم المتحدة من جهة، ومن جهة ثانية في إطار سياسة التعاون الدولي مثل مبادرة 5+5 و التي تتشكل من فرنسا - ايطاليا – البرتغال –اسبانيا- مالطا وفي المقابل نجد الجزائر – تونس – المغرب- ليبيا – مصر- زد على ذلك قمة مالطا 2003 واجتماع طرابلس في نفس السنة.

تم تناول قضية الهجرة غير الشرعية للشراكة الاورو- متوسطية في وثيقة برشلونة عبر التطرق إليها في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي و الثقافي، و تبقى الاتفاقية الموقعة مع الجزائر هي التي تناولت هذه المسالة باهتمام اكبر، وذلك راجع إلى ظروف توقيعها والتي تميزت بتنامي الهجرة السرية وتزايد حجمها وحدتها وقد تناولت أولا هذه النقطة في نفس إطار الاتفاقيتين السابقتين في الباب الثاني المتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي في المادة 72 فقرة3(ب-ج-د) ثم في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني و الشؤون الداخلية في المادة 84 جاءت بأكثر تركيز، وكمرحلة ثانية خصصت محوراً مستقلاً للتعاون في مجال مراقبة و محاربة الهجرة السرية وذلك في ثلاث فقرات أبرزت المجالات الضرورية التي يجب تناولها لمعالجتها، وهي تبادل المعلومات، قبول كل طرف، إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني في إقليم الطرف الأخر وإمكانية وضع اتفاقية يوضع لهذا الصدد باقتراح من الأطراف.[2]

---

[1] محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، متوفر على الرابط: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-04-2010-dafatir/371-2013-04-29-17-05-10 تاريخ الاطلاع:2018/8/6.

[2] وداد عزلاني،" السياسات التعاونية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011،ص4.

ومن جهة أخرى يمكن القول أن من مصلحة طرفي الاتفاقية في حوض المتوسط بصفة عامة أن يتعاونا من اجل التحكم في الهجرة غير الشرعية[1]، شرط ألا يؤدي هذا التحكم و معاقبة منتهكي القوانين إلى قمع عنيف والترحيل إلى الوطن حيث تنتظرهم ظروف غير إنسانية، هذا ما اقره إعلان برشلونة في سلته الاجتماعية والثقافية.

2- **الآليات الاقتصادية:** إن الاختلاف بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بين الدول الأوربية ودول المغرب العربي يدفع بالأفراد نحو الهجرة وذلك باستعمال كل الطرق(شرعية وغير شرعية)، وكون الهدف من الهجرة هو ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دول الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقلة، وقد ارجع "تابينو"ظاهرة الهجرة إلى عامل التخلف الاقتصادي[2]

انطلاقا من ذلك تُعتبر تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية، أو على الأقل التقليل منها وذلك اعتماداً على التنمية المحلية في تلك الدول باعتبار أن التنمية تُعتبر العامل المساعد في توفير مناصب الشغل وإزالة التفاوت في المعيشة حيث سيؤدي ذلك إلى وقف ضغط الهجرة.

3- **الآليات التنظيمية:** عزم الاتحاد الأوروبي على ضرورة وضع آليات وإجراءات لتنظيم مسألة الهجرة عموما، ولإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين المرتقب وصولهم، فتم وضع اتفاق شنغن في إطار تعزيز التعاون بين حكومات الدول الأوروبية، حيث تم إبرام الاتفاقية في 1985، ودخلت حيز التنفيذ في 1995 من قبل دول البينيولوكس (هولندا- بلجيكا و لوكسمبورغ)- فرنسا وألمانيا حيث تم الاتفاق على سياسة أمنية مشتركة بين هذه الدول لإزالة الحدود بينها بشكل تدريجي.

و اتبع بعد ذلك بسياسة الجوار الأوربية التي سمحت بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوربي وعلى بناء"مناطق انتظار"خارج حدود شينغين- وهذا عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله، وعلى نظام معلوماتي موحد لتأشيرات الدخول، ووثائق السفر المقروءة آليا، الوكالة الأوربية لإدارة الحدود FRONTEXk وإنشاء قوات حرس الحدود، وتدريب الدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين على حقوق الإنسان.[3]

بالإضافة إلى أنه في إطار اتفاقية شنغن تم تشديد الرقابة على الحدود الخارجية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما وضعت تدابير وعقوبات في حالة العبور غير الشرعي للحدود الخارجية وهنا بدأت تظهر ملامح

[1] يوسفي أمال، العلاقات الاورو- مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر:كلية الحقوق،2005-2006، ص83.

[2] أبصير احمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص78.

[3] بخوش صبيحة،"الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر:دراسة في التداعيات واليات المكافحة"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة محمد خيضر- بسكرة،العدد42، نوفمبر2015، ص54.

تجريم الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الأوروبي وتغيرت نظرة أو رؤية الاتحاد لظاهرة الهجرة غير قانونية على أساس أنها جريمة

وكذا برنامج التضامن وإدارة تدفقات الهجرة للفترة 2007-2013 والبرنامج الموضوعي للتعاون مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالهجرة واللجوء، ومنحت المفوضية تمويلات كبيرة لوكالة فرونتكس بـ 285.1 مليون أورو ولإنشاء مرصد أوروبي للهجرات بـ 62.3 مليون يورو.

ثالثاً:الآليات على مستوى دول المغرب العربي

تطرح قضية الهجرة السرية في الدول المغاربية ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها، ذلك أن معالجة الدول المغاربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول الأوربية خاصة مع فشل الوحدة المغاربية[1]. لذلك نجد أن سياسات مكافحة ظاهرة الهجرة السرية فيما بين دول جنوب المتوسط كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوربية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوربي أكثر منها علاقات عربية مغاربية، أو من خلال تبني سياسات وقائية علاجية داخلية لكل دولة من دول المصدر

لقد شهدت البلدان المغاربية تجارب مختلفة للهجرة، ففي حين اعتبر كل من الجزائر والمغرب وتونس من البلدان التي بها معدلات اغتراب كبيرة وهو محتم عليها الدخول في حوارات مع الشريك الأوروبي، بالإضافة إلى سن حزمة من التشريعات، فالمغرب أقرت القانون (03-02) في عام 2003، ثم لحقت بها تونس التي جرّمت عبور الحدود والإقامة وكذا أي شخص يساعد على ارتكاب مثل هذه الأفعال، كما شملت هذه التشريعات تشريعات الاتجار بالبشر على غرار القانون الصادر في سنة 2006 بالجزائر.

تماشيا مع هذا، تُعد المملكة المغربية الدولة الأكثر تضررا من هذه الآفة الاجتماعية ويرجع ذلك بالأساس إلى عدة عوامل التي من أهمها قرب شواطئها من الساحل الجنوبي لاسبانيا عبر مضيق جبل طارق، إضافة إلى تأثير هذا المشكل على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي مما استوجب عليها على الصعيد التشريعي إدخال قانون رقم 02/03 المتعلق بدخول إقامة الأجانب للمغرب وبالهجرة .[2]

كما وقّعت المغرب على اتفاقية حقوق العمال وأسرهم في عام 1993، و الجزائر في عام 2005 ، ووقعت البلدان الثلاث على العديد من المعاهدات المتعلقة بالهجرة في بلدان الاتحاد الأوروبي بداية من تحديد الشروط المشاركة للدخول في **منطقة شينغن** قصد وقف تدفق المهاجرين، وكذا **معاهدة روما** التي وضعت ملف الهجرة في جدول أعمال سياسات الاتحاد.

---

[1] جميدة ركاش، "تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورو-متوسطية"المخاطر واستراتيجيات المواجهة"،ورقة مقدمة إلى:الملتقى الوطني حول:***الهجرة غير الشرعية في ظل التحولات السياسية***، يومي12/13ديسمبر2018، ص14.

[2] المملكة المغربية ،الجريدة الرسمية ،القانون رقم 02/ 03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب وبالهجرة غير الشرعية ، عدد 5160 ،السنة الثانية والتسعون ،13 نوفمبر 2003 ص 1 .

أما تونس فتعتبر بلد عربي متوسطي يتطلع بعين الأمل للشراكة الاورو- متوسطية من حيث كونها تفتح له أبواب الاستثمارات الأوروبية و المساعدة في تمويل المشاريع الكبرى، وكانت تونس قد سنت قوانين مشجعة للمستثمرين الأوروبيين ومنحتهم حوافز منذ عام 1972 .[1] وقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد يوم 17 جويلية 1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة ، ولم تعثر مفاوضات تونس مع الاتحاد الأوروبي، و هذا نتيجة توجهها نحو اقتصاد السوق و خوصصة المؤسسات من الثمانينات، و قد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في هذا البلد.[2]

واعتمدت تونس على المساعدات التي سوف يمنحها لها الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى ببرنامج **"ميدا** [3]**"** لخلق فرص عمل للشباب وبالتالي الإبطاء و محاولة احتواء الهجرة تدريجيا ، فضلا إن تجد المنتجات الزراعية التونسية سبيلا إلى السوق الأوروبية المشتركة .

ونتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر و الذي يتوسط دول المغرب العربي و يتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل و الصحراء ، فالجزائر من هذا المنظور تعتبر منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا نحو الضفة الأخرى الجنوبية لأوروبا .

كما حرصت الجزائر منذ استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى مجابهة هذا الخطر الحقيقي تماشيا مع الإرادة الدولية وفقا لاتفاقيات و معاهدات و بروتوكولات عديدة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية الضفتين الشمالية و الجنوبية و كذا مجهود القارتين الإفريقية و الأوروبية و كذا منتدى الحوار لدول 5+5 .

في خضم هذه التحديات والتهديدات ومنذ سنة 2008 اتخذت الجزائر مجموعة من التشريعات القانونية فيما يخص الهجرة غير الشرعية، منها القوانين المتعلقة بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[4]، والقوانين المتعلقة بالعقوبات[5]، و إن كانت قبل ذلك قد صادقت بتحفظ على البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.[6]

---

[1] اعجال محمد أمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006/ 2007 ،ص193 .

[2] كميلة احمد عثمان ، ***السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية مابين 1990 – 1998*** ، ليبيا ،الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف والترجمة والنشر، 2005 ، ص 161 .

[3] آلية مالية للاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة المالية وتمويل المشاريع المرافقة لدول الضفة الجنوبية في إصلاحاتها القانونية والهيكلية و المؤسساتية ، و يحل البرنامج محل البروتوكولات المالية الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي و دول حوض المتوسط.

[4] انظر القانون رقم 08 -11المؤرخ في 25 جوان2008،المتضمن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية، العدد36، المؤرخة في 2جويلية 2008.

[5] انظر القانون رقم 09-01 المؤرخ في 08 ماي 2009، المتضمن جملة العقوبات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 08 مارس 2009.

[6] بخوش صبيحة،الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر:دراسة في التداعيات واليات المكافحة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد42، نوفمبر2015، ص50.

كما انتهجت الجزائر سياسة التعاون سواء مع دول الجوار أو دول أوربا سواء بطرق ثنائية أو جماعية لان الهدف واحد بالنسبة للجميع وعليه تم الاعتماد على آليات مكافحة قضايا الاتجار بالبشر وكذا تدعيم التعاون الفني فيما يخص قدرات العاملين وتجهيز الوسائل للمراقبة الحدود.[1]

الخاتمة

كشفت التحليلات الواردة في نهاية هذه الورقة البحثية بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تزداد يوماً بعد يوم، نتيجة العديد من العوامل السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، و كذا لعوامل و أسباب طاردة لأبناء الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين و لعل أهمها تردي الأوضاع السياسية والناتجة عن الحروب الأهلية، وفشل الدولة الوطنية الإفريقية والتي تعيش انتفاضات وثورات وانقلابات ساهمت بدرجة كبيرة إلى عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة.

ولعل من أهم العوامل الرئيسية أيضا لتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفاقمها، هو تباين مستويات التنمية بأشكالها المتنوعة بين دول المصدر ودول العبور ودول الوصول، ذلك أن مستوى ازدهار وتقدم الدول المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من الدول الفقيرة والأقل نموًا إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

انطلاقاً من هذا أصبحت إفريقيا بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، من أكثر المناطق المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وكممرات عبور إلى أوروبا على أساس أنها الملاذ الأخير لتحقيق طموحاتهم، و بالتالي أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادًا خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة المنظمة والإرهاب و تبيض الأموال وسط المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت تشكل توتراً وانعكاساً في علاقات الشراكة والتعاون لدول الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الإقليمي من دول المغرب العربي.

وبهدف مجابهة والحد من تطور هذه الظاهرة اتخذت دول حوض المتوسط في إطار التنسيق الثنائي والجماعي إلى وضع خطط إستراتيجية ذات أبعاد سياسية، أمنية، اقتصادية، ويمكن اختصار هذه السياسات الاورو- مغاربية فيما يلي:

1. الحرص على وضع مخطط شامل لتحقيق التنمية بكل أشكالها على الصعيد الوطني والدولي .
2. تشجيع جميع المبادرات التي من شانها تحسين حياة سكان الحدود مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والثقافية.
3. العمل على إنشاء شبكات لتبادل الخبراء في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بين دول المنشأ والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.
4. تشجيع التعاون بين البلدان الاورو- مغاربية من اجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.
5. تثمين سياسات و آليات التعاون الأمني المشترك بين دول الشراكة الاورو- مغاربية والعمل على سن تشريعات وقوانين بينها في إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

[1] عثمان الحسن محمد نور، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية، ص88.

6. إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية واليات إدارة الهجرة غير الشرعية.
7. زيادة التعاون المشترك بين الحكومات لتنفيذ مشروع الحملات الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية بهدف الحد من تطور الهجرة غير الشرعية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر:

اولا:القوانين والمراسيم

1. القانون رقم 08 -11المؤرخ في 25 جوان2008،المتضمن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية، العدد36، المؤرخة في 2جويلية 2008.
2. القانون رقم 09-01 المؤرخ في 08 ماي 2009، المتضمن جملة العقوبات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 08 مارس 2009.
3. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين،**الاتجاهات العالمية للهجرة** ،16 جوان2009
4. اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشان الهجرة الدولية،الهجرة المتوسطية:تقرير2009/2008.
5. الجريدة الرسمية، المملكة المغربية،القانون رقم 02/ 03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب وبالهجرة غير الشرعية ، عدد 5160 ،السنة الثانية والتسعون ،13 نوفمبر 2003 .

II. المراجع:

أولاً:باللغة العربية

أ-الكتب:

1. عثمان، الحسن محمد نور وياسر، عوض كريم المبارك، ***الهجرة غير المشروعة والجريمة***،(ب.ب.ن)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
2. عثمان، الحسن محمد نور، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية، ص88.
3. كميلة احمد عثمان ، ***السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية مابين 1990 – 1998*** ، ليبيا ،الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف والترجمة والنشر، 2005 .

ب-المجلات والدوريات

1. أزماكية، رمازاني،"الشراكة الأوربية المتوسطية إطار برشلونة،**"دراسات عالمية**،ع. 22(افريل2004).
2. بخوش، صبيحة،الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر:دراسة في التداعيات واليات المكافحة، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد42، نوفمبر2015.
3. عبد الوهاب بن خليف، "الاتحاد الأوربي...ورهان التعددية القطبية، "***مجلة فكر ومجتمع***، ع.8(ابريل 2011)

ج- الأطروحات الرسائل الجامعية

1. أبصير، احمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام.
2. اعجال، محمد أمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006/ 2007 .

3. أمال، يوسفي ، العلاقات الاورو- مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر:كلية الحقوق،2005-2006.
4. احمدي، بوعلي ،"الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط"الأسباب وسياسات المواجهة، "ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05،جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011
5. جميدة ركاش، "تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورو-متوسطية"المخاطر واستراتيجيات المواجهة"،ورقة مقدمة إلى:الملتقى الوطني حول:***الهجرة غير الشرعية في ظل التحولات السياسية***، يومي13/12ديسمبر2018.
6. بوسكين، سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
7. خليفي، عبد النور ، "الشراكة الاورو-متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2010-2011.

د-الندوات والملتقيات والمؤتمرات

1. جفال، عمار ،"العلاقات بين المغتربين ودولهم ،"ورقة مقدمة لندوة***المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي***، تونس:مركز جامعة الدول العربية،ابريل 2007.
2. عياد، محمد سمير،"سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 (جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011).
3. العيساني، علي بن احمد ، مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار،***الامانة العامة***،جامعة الدول العربية، الندوة الثالثة،تونس،2006/12/17.
4. عسكري، سميرة، "دور الاتحاد الأوربي في تقويض تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا،"ورقة بحثية مقدمة إلى:الملتقى الوطني حول: ***الهجرة غير الشرعية في ظل الظروف الراهنة***، يومي13/12 ديسمبر 2018.
5. عمر الدهيمي،" دراسة في التجارب العربية لمكافحة الهجرة الغير شرعية ". مداخلة مقدمة في ندوة الهجرة الغير الشرعية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض من 08 إلى 10_02_2010 .
6. عزت الشيشيني ،" المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية "، مداخلة مقدمة في: ***ندوة الهجرة الغير الشرعية*** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض من 08 إلى 10_02_2010 .
7. رباحي، امنية،" تأثير الهجرة الغير شرعية في سياسات التعاون الأوربي-المتوسطي،"ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 ، جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.
8. ساسي، جمال، **"مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، مداخلة في ملتقي دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق**، قسنطينة: منتوري، 2008.
9. قلانس، بواساك وآخرون، ***دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي***، كوبنهاغن :الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الإنسان، ديسمبر 2010.
10. وداد عزلاني،" السياسات التعاونية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: ***الهجرة الغير شرعية*** يوم26.25 /2011/05 جامعة الشلف: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

هـ-الصحف والجرائد الوطنية والدولية

1. داد ولد مولود، " بهدف التصدي للهجرة السرية وكالة لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي "، ***جريدة الخبر***، الأحد 30 نوفمبر 2003.
2. حسن بوقنطار،" آليات مواجهة الهجرة السرية "، (ملفات خاصة) موقع الجزيرة .01_04_2010.

و-المواقع الالكترونية:

1. عبد النور بن عنتر، الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة. على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2
2. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، على الرابط: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-04-2010-dafatir/371-2013-04-29-17-05-10